مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

العدد الثاني والخمسون - يونيو 2012

ملامح خطة وطنية لتأهيل المدرسة المغربية*

العربي واية

إذا كان مغرب الغد هو أفق التفكير الذي ينبغي أن نولي وجهنا شطره، فلا شك أننا سنتفق على أن المسألة التعليمية تشكل النواة الصلبة في المشروع المجتمعي لمغرب المستقبل، ذلك بأن التعليم صناعة استراتيجية لتأهيل الرأسمال البشري، القوة الأساسية التي تخدم طموحات البلاد في تحقيق الطفرة التنموية المؤملة. والحق أن تعليمنا ليس بأحسن الأنظمة الممكنة كما أنه ليس أسوأ مما عداه، فهو ما هو بما له وما عليه وما الأزمة التي يمر بها إلا حدث طبيعي بل عارض ضروري لأن التطور، أي تطور لا يتم إلا عبر الأزمات. وهل من عاقل ينكر أن المجتمع يعاني بدوره من أزمات و«عقد اختناق» وعلى أكثر من صعيد؟

صحيح أن نظامنا التربوي ككل الأنظمة يعاني من صعود وهبوط تولد بين فترة وأخرى الشعور بالحاجة إلى التجديد، والإرهاص الذي ينشد التحول أو يستطلعه خصوصا في الحالات التي يصبح فيها تطور المجتمع على درجة لا تسمح بالتساهل مع المشاكل التربوية التي يطرحها التعليم. وعندما تصبح الأوضاع أكثر تعقيداً، فإننا نميل إلى طرح الكثير من الأسئلة التي ينشغل بها الفكر، ويشقى بها الوعي، من قبيل: لماذا لا نوجد حيث ينبغي أن نكون؟ وهل لدينا من العزيمة ما يكفي لمجابهة التحديات التي تنتظرنا؟ ومن الجرأة ما يكفي لإمعان النظر في الرهانات التي يطرحها المستقبل؟ لعل هذه الاستراتيجية التي يقترح علينا الأستاذ ربيع مبارك تأتي لمحاولة تلمس عناصر للإجابة عن هذه الأسئلة، بما حفلت به من

* تعقيب على عرض الأستاذ ربيع مبارك في المتلقى المتعلق بالمدرسة العمومية بالمغرب : واقع وآفاق الذي نظمته مؤسسة علال الفاسي. فبراير- مارس 2012.

تشخيص واقعي دون موارية ولا مجاملة، وما تحلت به رصانة المنهج، وشمول الرؤية، وعمق المعالجة، واستشراف متطلع للمستقبل يراوح بين الطموح والواقعية، وكذا الرؤية المستقبلية الّتي توفر الإحاطة بمجموعة من المعطيات والمتغيرات والسياقات التي ينبغي استحضارها. فالشكر والثناء للأستاذ ربيع مبارك على ما بذله من جهد لتحضير هذا العمل المتميز.

الاستراتيجية بين التخطيط والتنفيذ

مفهوم الاستراتيجية، يعني في أصله اللغوي فن قيادة الجيش، أو فن قيادة الحروب، أي بعبارة أخرى فن استخدام القوى العسكرية للوصول إلى نتائج حددتها السياسة. ثم اتسعت دائرة استعمال المصطلح فأصبح يدل على قواعد التخطيط وفنون التدبير في جميع مجالات الحياة المعاصرة. وهكذا أصبحنا نسمع حديثاً عن «استراتيجية التربية» و«استراتيجية التدبير» و«استراتيجية الاتصال»... إلى غير ذلك من الاستعمالات.

إذا كانت السياسة أداة من أدوات المجتمع، يستخدمها لنشر ممارسات يعتقد أنها مفيدة ونافعة، ولها من الأهمية ما يسوغ استثمارات اقتصادية واجتماعية خاصة بها، كونها وسيلة لضمان توافر الفرص التي يُعتقد بأنها حيوية لقدرة المواطنين على أداء وظائفهم. فإن الاستراتيجية التعليمية هي ذلك التخطيط العام الذي يصدر عن تصور أو رؤية ما لمستقبل التعليم والارتقاء به، والذي يرسم أهدافاً يعمل على تحقيقها، واضعا بذلك نصب الأعين اختيارات معينة سياسية واجتماعية وغيرها. كما يحدد وسائل لبلوغ تلك الأهداف، بما يقتضيه ذلك من خطط وبرامج وأنشطة لتصريف الاستراتيجية. وتجنيد للطاقات وللقوى البشرية العاملة على تنفيذ الاستراتيجية، وتعبئة الموارد والإمكانيات المادية والمالية واللوجستية اللازمة لذلك.

وعليه يمكن القول أن هدف الاستراتيجية هو الوصول إلى الأهداف التي حددتها السياسة، مع استخدام الوسائل المتوفرة استخداما مثمرا .بيد أن الاستراتيجية ككل فكرة لا تكمن قيمتها في صحتها أو سلامتها فحسب ،بل إنها تكمن في استيعابها والإيمان بها والإرادة في تطبيقها والعمل على تنفيذها ،فعلينا أن نضع الاستراتيجية على هذا المستوى إذا شئنا فهم آلية تفكيرها، والقوانين الكامنة في داخلها ،وذلك لأن الجهل بالاستراتيجية يوصل في أغلب الأحيان إلى نتائج وخيمة.

ذلك أن أية استراتيجية للإصلاح التربوي مهما كانت محكمة وشاملة، لاشيء يعصمها – وهي من وضع البشر- من أن تكون عرضة للزلل والقصور فما تستوي هذه الاستراتيجية منجزة على أرض الواقع حتى تتولد عنها ديناميتها الخاصة التي تعالج أمورا وتغفل أخرى أو تخل بها وذلك من قبيل الآثار الشاذة les effets pervers التي لا

يخلو منها أي فعل بشري سواء كان سياسياً أو تاريخياً ، والتي هي في الأصل غير مفكر فيها ولا هي بالمرغوبة، وقد نجد في تدبير «البرنامج الاستعجالي» وقبله في اعتماد «الميثاق» و«عشرية التربية والتكوين» مجالات واسعة للوقوف على هذه المفارقة. بل لعل ذلك قد يجعلنا نكتشف بغير قليل من الدهشة أن الإصلاح ربما يحتاج إلى إصلاح؟ ومن حسن الحظ أن كل شيء قابل للتعديل والتطوير والتحسين. وكائنا ما كان يجب التنبيه أن بين الفكرة ونتائجها العملية تحدث دوما ثغرة تباعد بين النتائج المرجوة والنتائج المنجزة فعليا. هذا مشكل أساسي ينسحب على كل أشكال الممارسة الاجتماعية والسياسية على اختلاف مستوياتها، إنه بعبارة ماكس فيبر «مفارقة النتائج»paradoxe des conséquences Leفهناك دوما انزياح بين المبدأ والتحقيق العملي لهذا المبدأ ولعلنا نجد في حقل التربية بالذات ميدانا هائلا لاختبار هذه الفرضية والوقوف عليها. لهذا ينبه الأستاذ ربيع إلى أنه «**من الواضح أن التفاوت بين هذه المكونات وبخاصة ذلك المعهود من التركيز على بعض مكونات المنظومة دون بعضها الآخر، أو التعامل مع متطلبات اشتغال المنظومة باعتبارها من اختصاص يقع خارج دائرة وضع الخطة الوطنية الشاملة، نظراً لدور العناصر الخارجية من عوامل اقتصادية أو امتدادات السياسية أو غيرها، مما يؤول بالخطة في النهاية إلى أن تصبح مجرد بنود نظرية، أصلح ما تكون برفوف متحفية أو بنك معلومات، وذلك من شأنه بالتالي، إفراغ مفهوم الخطة من محتواها وجدواها**»(ص 9). إذا استعرنا لغة التحليل النفسي جاز لنا القول أنه في مستوى الأهداف الاستراتيجة يتوجب تغليب «مبدأ الواقع» على «مبدأ اللذة» الذي يلهم المقاصد ويغذيها. فتلك المقاصد لا بد لها من مواجهة الواقع كي تسفر عن مواقف عملية وسلوكات ملموسة تفي ببلوغ الأهداف، ذلك أننا نتقدم للميدان وفي ذهننا خطة، لكننا بقدر ما نبحث ونجتهد ونمارس فإننا نختبر هذه الخطة ونعدل منها وندخل بذلك نظاما على الواقع، بقدر ما يستسيغ هذا الأخير خطتنا.

الواقع أن الخطة الاستراتيجية اعتمدت بعض المبادئ والتوجهات ،كما تضمنت رؤية لمجموعة من التحديات والرهانات التي يحفل بها هذا القرن الجديد ،وأولت أهمية لآليات الإشتغال ،غير أن هناك مساحة صامتة يجدر في نظرنا شغلها وتأثيثها .لقد كان بودنا أن نجد في ثنايا هذا المتن وقوفاً عند بعض المرجعيات ذات الصلة بقضايا التربية والتعليم ،والتي تحدد استحقاقات أصبحت كل الدول مخاطبة بها .لذلك نرى ضرورة دمج هذه المرجعيات خصوصاً وأنها مواثيق دولية عبر المغرب عن التزامه بها وهي على الخصوص: «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1979، و«اتفاقية حقوق الطفل» المعتمدة

من لدن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1989، و«الأهداف الستة حول التربية للجميع» الصادرة سنة 2000 عن المنتدى العالمي للتربية والمعروفة بإطار عمل دكار حول «التربية للجميع»، و«الأهداف الإنمائية للألفية» التي تعارف عليها زعماء العالم خلال انعقاد قمة الألفية للأمم المتحدة سنة 2000.

قرائتي للخطة الاستراتيجية حول تأهيل المدرسة المغربية التي عمل على بلورتها باقتدار الأستاذ ربيع، أوحت إلى كذلك بثلاثة أسئلة إشكالية، سأجعل منها مداخل أو بوابات لولوج هذا المتن القوي، ومحاولة إثرائه طارحاً بعض الإضافات والإضاءات والهوامش. هذه الأسئلة يمكن صياغتها كالتالي:

- ما هي معالم مدرسة المستقبل؟
- كيف يمكن ابتكار نوع مختلف من التدريس وتعميمه على نطاق واسع؟
- ما هي ملامح معلم المستقبل الذي سيضطلع بهذا التدريس المنشود؟

1 - أي مدرسة للمستقبل ؟

تدعونا خطة الأستاذ ربيع إلى تدبر تأهيل المدرسة، والمقصود بالتأهيل «**السير بالمؤسسة التعليمية ارتقاء وجودة، باتجاه ما يراد منها القيام به وتحقيقه، ومادام الأمر يتعلق بخطة وطنية شاملة، فإن التأهيل هنا يتطلب أن يكون الأداء المأمول عن طريق التأهيل، في مستوى ما ترسمه الخطة الوطنية. ويتضمن التأهيل البناء على المكتسبات السابقة، وكذا اعتبار المتحقق الإيجابي من ذلك وتجاوز السلبي منه، وأخيراً يتضمن الجديد المتجدد، المتمثل في روح الابتكارية الضرورية**» (ص5). إن معاينة حالة مؤسساتنا أو أغلبها على الأقل وكذا أوضاعنا التعليمية تجعلنا نعي حجم الاحتياجات ومدى تعقيدها. وقد بدا لنا أن معالجة هذه الأوضاع يحتاج إلى خلق دينامية تروم إعادة تشكيل المشهد التربوي للمدرسة، والمقصود بإعادة التشكيل أن تنشأ حركة تعيد ترتيب المدرسة من الداخل لجعلها في الآن معاً مدرسة للجودة ومدرسة للمواطنة، الأمر الذي يعد إسهاما جوهريا في قرارات سياسية تعليمية أكثر وفاء بالوعود والتزاما بها.

أ - مدرسة الجودة

يتوجب تهييء ظروف أحسن للمدرسة كي تصبح قادرة على استقبال التلاميذ ورعايتهم وتعهدهم وذلك بتحسين ظروف الحياة المدرسية والعناية بالمكان والمحيط وجماليته وكذا بالعناية بتدبير الزمن المدرسي وهذا من شأنه أن يعطي المدرسة طابعا إنسانيا ويجعلها أكثر « مضيافية». وعلى المدرسة الثانوية وهي المرتع الحقيقي للنضج والتفتح أن تساعد الشباب المتعلم بتقديم الاستشارة لهم سواء على المستوى السيكولوجي أو التربوي أو المساعدة

الاجتماعية، وكذا بالإرشاد والتوجيه في اختيار السبل واتخاذ القرارات التي تجعل الشاب المراهق قادرا على رسم مشروعه الحياتي.

كما يقتضي قيام مدرسة الجودة إعادة تنظيم طرق العمل التربوي على أساس الفعالية والمردودية؛ أي مدرسة حديثة ذات مناهج مواكبة لمستجدات العصر والتغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية والتقنية وثورة الاتصالات. ويترتب على هذا أن تعيد المؤسسة المدرسية من جديد رسم القدرات والكفايات والمهارات التي تسعى لتنميتها لدى المتعلمين، بدل الاكتفاء بتلقينهم المعلومات والحقائق. لهذا سيصبح من مهامها جعل المتعلمين يكتسبون مهارات التعلم الذاتي والتعلم المستمر والاكتشاف وحل المشاكل والممارسة التطبيقية.

ب - مدرسة المواطنة

على المدرسة أن تتجاوز حدودها «الديداكتيكية» الضيقة المحصورة في التدريس لتقوم بالوظيفة الحقيقية التي فوضها لها المجتمع، أي الوظيفة التربوية، فهي المكان الطبيعي للتربية الدينية والخلقية والتربية على المواطنة وروح المسؤولية والتربية على الديموقراطية والحقوق الإنسانية.

وعلى المدرسة وهي فضاء للتنشئة الاجتماعية والسياسية بامتياز تقع مسؤولية إعداد أجيال جديدة من المواطنين وتنشئتهم على روح المسؤولية الواعية وعلى قيم التضامن، والتسامح، والعيش المشترك، والمشاركة السياسية التي تنحو منحى المواطنة. بيد أن هذا يقتضي أن تكون المدرسة حاملة لمشروع تربوي.

فالمدرسة هي المكان الطبيعي للتدريب على العيش المشترك في مجتمع صغير للتعود على العيش معاً مستقبلا في المجتمع الواسع، فمفهوم العيش المشترك يعد أحد المقومات الأساسية المطلوبة في مجتمع تسوده قيم الانتماء الروحي والقومي وقيم المواطنة والحقوق الإنسانية. إن هذه القيم تلقن، تعلم وتكتسب، بيد أن تعليمها ليس تلقينا إشراطياً مصطنعا أو تعليما لقواعد الحياة الجماعية فحسب، بل هو اكتساب متفاعل لأسلوب العيش مع الآخرين.

أي تدريس منشود؟

لا شك أن التدريس المقصود هو التعليم الفعال المتمركز حول التلميذ، فقد ألح الميثاق الوطني للتربية والتكوين في المادة 6 على كون « **إصلاح التربية والتكوين ينطلق من جعل المتعلم بوجه عام والطفل على الأخص، في قلب الاهتمام والتفكير والفعل خلال العملية التربوية التكوينية**». يرى الأستاذ ربيع «**أن ربط التعلم بالبيئة الطبيعية والمحيط البشري للمتعلم وخبرته الذاتية، يعتبر من أساسيات اكتساب المعرفة، وهو ما يجب مراعاته في وضع البرامج التعليمية، وأهم ما يتضمنه التعلم بالخبرة، أي مساهمة المتعلم عملياً في**

كافة العمليات التعلمية بأقوى دور وحضور، لا تبقى معه وظيفة المعلم في جزء كبير منها إلا على مستوى التوجيه والإرشاد» (ص18) ، ونحن نشاطر وجهة النظر هذه بما تتضمنه وتقتضيه من اعتماد طرق واستراتيجيات بيداغوجية تفاعلية تسمح باكتساب المهارات والقيم، والمواقف، بواسطة نهج تربوي تتفاعل فيه المعارف والممارسات، لتشكيل تلك الشخصية ذات الملكة Habitus الخلاقة للكفايات والسلوكات.

وتبرز دلالة التعلم المدرسي وفعاليته باعتباره إعداداً للحياة المهنية والاجتماعية، فمن شأن التدريس الفعال أن يخدم ملاءمة التعليم لمتطلبات الحياة، وذلك بإعطاء التلاميذ تعليما نافعاً، يتجلى علاوة على المعارف، في بعض الوجوه المفيدة مثل امتلاك كفايات قابلة للنقل والتحويل، والمهارات الحياتية، وقيم الوطنية والمواطنة والاتجاهات والسلوكات الإيجابية، وكذا الانفتاح على المهن وعلى المقاولة، مما يجعلهم يكتسبون كفايات تؤهلهم للنجاح والاندماج في سوق العمل.

ولعل الجدير بالأهمية الإلحاح على ضرورة العناية بالطرق والاستراتيجيات التربوية، إذ أن الرفع من كفاءة التعليم وتحقيق المردودية المرجوة يتوقفان على وجود مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التعليمية، وذلك بالعمل بشكل خاص على تنمية القدرات التحليلية والتكييفية التي أصبحت مطلوبة بشكل متزايد لتسمح بالمنافسة في الأسواق الدولية السريعة التطور. كما يجدر مساعدة التلاميذ على اكتساب التفكير الإيجابي بكل أنماطه كالتفكير العلمي، والتفكير النقدي والتفكير الإبداعي، مما يمكنهم من التكيف مع معطيات الحاضر والمستقبل، كي يجدوا طريقهم في عالم متحول.

كما ينبغي إعطاء أولوية عالية للاستثمار في تدريس العلوم والتقنيات، ذلك أن المخابر في المدارس الثانوية ناقصة التجهيز، والمواد اللازمة للتجارب قاصرة، ولعله من المفارقات أن يقوم تعليم العلوم على التلقين وليس على اكتساب المعرفة العلمية ميدانا بالتجارب وتطبيقها. لقد حققت بلدان شرق آسيا نجاحا في التصنيع ارتبط باستثمار كبير في التعليم التقني وخاصة في الهندسة والمجالات التطبيقية. لذا يتوجب الاستثمار في التعليم الفني والتقني وخاصة في الهندسة والمجالات التطبيقية إلى جانب الدراسات الأدبية وخلق جسور بين التعليم العام و التعليم الفني، وهذا من شأنه أن يحقق التوازن المطلوب.

كما ينبغي إيجاد الوسائل البيداغوجية لمقاربات تتمحور حول النجاح، فكثيرا ما يشكل التعليم مستقبل حياة كل تلميذ، وعلى هذا النحو ينبغي أن يتيح للتلاميذ أن يخططوا مستقبلهم وفقا لنموهم الثقافي والتعليمي وذلك بالكشف عن المواهب المتنوعة وازدهارها. إن التعليم قد يؤدي من خلال الجودة والتنوع إلى توليد مردودية

يكون من نتائجها خلق بيئة مواتية لملائمة التكوين والتشغيل وبالتالي إلى مخرجات مناسبة لخلق وظائف في القطاعين العام والخاص. وهذه الغاية لا يمكن بلوغها إلا إذا تطابقت المناهج النظرية للمدرسة وبرامجها التطبيقية.

2. أي مدرس للمستقبل؟

يدعونا هذا إلى إثارة الصورة التي ينبغي أن يكون عليها مدرس المستقبل. فلا شك أن هذا الأخير يعتبر حجر الزاوية في العملية التعليمية-التعلمية، إلا أنه يجب مساعدته على تجاوز دوره التقليدي الذي يقوم على أعراف وطقوس بيداغوجية بالية تؤثر التلقين على تعليم التفكير. ويترتب على التغيير في دور المدرس والخصائص التي ينبغي أن يتميز بها وضع سياسات وآليات لإعداده وتدريبه، كي يغدو منشطاً للفصل ومرشداً لمصادر المعرفة ومنسقاً للعملية التعليمية-التعلمية ومقوم لنتائجها.. بمعنى آخر ينبغي أن يصبح المدرس مسؤولا عن تنظيم بيئات وسياقات التعلم، ومسهلا لتعلم تلامذته، مشهود له بالكفاءة العالية ومستوى رفيع من المهنية، لا ناقلا للمعلومات أو المعرفة كما هو دارج الآن.

من القضايا الأساسية التي ينبغي أن تهتم بها السياسة التعليمية ضمان إتاحة فرص التأهيل الجيد والمتين للمعلمين، وذلك بتنمية صيغ أكثر قوة لإعدادهم وتدريبهم على مستوى التكوين الأساسي أو التكوين المستمر لتنمية خبرتهم وحياتهم المهنية، والسهر على دعم التقدم المستمر للمعرفة بميدان التدريس. فالطريقة التي يتم بحسبها تكوين المدرسين تحكم وتوجه الأداء التعليمي والتربوي للمدرسة، وقد تكون هي المفتاح المنشود لحل العديد من المشاكل المرتبطة بالمردودية الداخلية والخارجية للتعليم. ولهذا وجب إيلاء عناية كافية لإعداد وتدريب المدرسين وفق برامج قوية وكفؤة، باعتباره أحد المدخلات الضرورية لتحقيق جودة التعليم وملاءمته.

والواقع أن مشروع الخطة الاستراتيجية للأستاذ ربيع نبه إلى هذا الأمر قائلا «**لا غنى عن تكوين الأطر التربوية التعليمية، وتجديد تكوينها بين فترة وأخرى، ذلك أن تقادم الخبرة وانقطاع التجدد والتجديد، يمثل عامل الرتابة وفقدان الفاعلية في الأداء بهذا الخصوص؛ ومن الطبيعي أن يكون لهذا المجال متطلباته المادية والمعنوية واللوجستيكية والبشرية.** «(ص 35)

ولا شك أن توفر هذه الشروط سيؤدي إلى تحقيق هدف مزدوج؛ فمن وجهة أولى من حق كل مدرس أن ينتفع بإعداد جيد وبتنمية مهنية متواصلة حتى يغدو أهلا للمهمة التربوية الملقاة على عاتقه باعتباره مدرساً مؤهلا وكفؤاً. ومن وجهة أخرى ينبغي أن يتوافر لكل تلميذ فرصة تلقي تعليم فعال على يد مدرس كفء. وهذا من شأنه أن يضفي أهمية أكبر على دور المدرس في سياسة نشر التعليم وتجويده، إذ سيغدو محور العمل

التجديدي ضمن خارطة تطويرية شاملة للمنظومة التعليمية.

ولتحقيق ذلك فإن الأمر يحتاج إلى سياسة جديدة وممارسة تم تطويرها وإصلاحها لتخريج مدرسي المستقبل، وقد لا نحتاج لمزيد من الحجج لدعم هذه الأطروحة، فالحقيقة البديهية التي أكدتها العديد من الأبحاث والدراسات؛ أثبتت أن خبرة المدرس وحنكته يعدان من أهم العوامل المدرسية التي تؤثر في جوهر مهام التدريس كافة، وبالتالي في مواظبة التلاميذ وتحصيلهم. من ثمة كانت الحاجة إلى بناء سيناريو مستقبلي بديل يجمع بين المتوقع والمأمول لإعداد المدرسين في ضوء المعايير العالمية، واعتماد سياسة إرادية تساعدنا على فهم الاختيارات والبدائل والقرارات التي ينبغي اتخاذها حالياً للوصول إلى الوضع المستقبلي المنشود.

وهذا يتطلب بدوره وضع هندسة للتكوين تقوم على قاعدة معرفية تستمد مضمونها من الأدبيات التربوية التي جرى تكريسها على الصعيد الوطني والعالمي، ومن نتائج البحوث والدراسات الأصيلة.

وتقوم هندسة التكوين هذه، على الجمع الخصيب بين المقاربة النظرية المعمقة والتجربة الميدانية التي تتراكم بالتطبيق والمراس. فلعله من المفيد أن نحدد ما الذي ينبغي إعداد المدرسين للقيام به. وهذا من شأنه أن يضع الطالب-المدرس في وضعيات مهنية تمكنه من مواجهة الواقع التعليمي ووضع مهاراته وكفاياته على محك التجربة. وتعد كل هذه المدخلات من الأمور الهامة في قيادة السياسة الجديدة المعتزمة.

أخيراً، فإن اعتماد الاستراتيجية، أية استراتيجية وتصريفها سيتطلب أموراً من بينها قدرٌ من الفصاحة والإقناع، وقدرٌ من الإرادة والتنظيم، غير أنه سيحتاج أيضا إلى القيام بمهمة تأتي على رأس المهام ألا وهي خلق التوازن المطلوب بين المبدأ والتحقيق التاريخي لهذا المبدأ وذلك ما يضمن المستقبل، فالتربية يصدق عليها ما يصدق على السياسة: إنها فن الممكن، غير أن الممكن خلافا لما قد نعتقد ليس هو المتاح بل ما ينبغي إتاحته. إنه الانتقال من «عاطفة التغيير» إلى «إرادة التغيير»، وذلك ما يحتاجه بلدنا إن أراد أن يدق أبواب عالم الغد.